خلال اجتماعهم المرتقب في الأسبوع القادم

قيادات مالية الـ20 تسعى إلى ضبط قواعد التجارة العالمية

من المنتظر أن يتعهد وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية لدول مجموعة العشرين بمكافحة الممارسات التجارية غير العادلة، وأن يؤكدوا على دور القواعد المنظمة للتجارة العالمية حينما يجتمعون الأسبوع القادم، بينما تثير الولايات المتحدة خطر حرب تجارية بفرضها رسوما جمركية على واردات الصلب والألمنيوم.

وسيناقش القادة الماليون للمجموعة التي تضم أكبر 20 اقتصادا في العالم أثناء اجتماعهم في 19–20 مارس/آذار في بوينس آيرس، المخاطر التي تهدد تحسن آفاق الاقتصاد العالمي، بما في ذلك «تراجع إلى سياسات للانكفاء على الداخل».

وتقول مسودة بيان أعدت للاجتماع، اطلعت عليها رويترز، إن الوزراء ومحافظي البنوك المركزية «يكررون النتائج التي خلص إليها قادتنا بشأن التجارة في قمة هامبورغ، ويعملون لتعزيز مساهمتها» في اقتصاداتهم.

وفي الأسبوع الماضي، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترمب أنه سيفرض رسوما جمركية قدرها 25% على الواردات من الصلب و10% على واردات الألمنيوم لحماية الإنتاج المحلي من المعادن الذي قال إنه مهم للأمن القومي.

وتم استثناء كندا والمكسيك من تلك الرسوم. ويضغط الاتحاد الأوروبي لاستثنائه أيضا، لكنه لم يحقق نجاحا حتى الآن.

اجتماع سابق لمجموعة العشرين

ويبدو أن تلك الخطوة تتعارض مع الإعلان الذي وقعه قادة مجموعة الدول العشرين، ومن بينهم ترمب، في هامبورغ في يوليو/تموز الماضي، والذي جاء فيه أن دول المجموعة ستكافح السياسات الحمائية، ومن بينها جميع الممارسات التجارية غير العادلة، رغم أن الإعلان قال أيضا إنهم يقرون بدور «الأدوات المشروعة لحماية التجارة».

وفي ذلك الوقت، قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل التي استضافت قمة العشرين العام الماضي، إن التوافق على موقف مشترك حول التجارة يبدو «صعبا بشكل غير عادي» بسبب الولايات المتحدة.

وتتعارض الرسوم الأميركية بشكل أساسي مع ما يسمى «نظام التجارة الدولية القائم على القواعد» حيث يتم حل النزاعات من خلال منظمة التجارة العالمية، وليس بتصرفات أحادية.

وأكد بيان قادة الدول العشرين في قمة هامبورغ على تلك النقطة قائلا «نؤكد على الدور المهم للقواعد التي يستند إليها نظام التجارة الدولية. نشير إلى أهمية أن تكون الاتفاقات الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف منفتحة وشفافة وشاملة ومتوافقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية، ونتعهد بالعمل على ضمان أن تكون مكملة للاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف».

وتؤكد مسودة بيان بوينس أيرس أيضا على الجملة المعتادة بأن «التقلبات الحادة والتحركات غير المنضبطة لأسعار الصرف قد يكون لها تأثيرات ضارة على الاستقرار الاقتصادي والمالي».

ومن المنتظر أن يؤكد القادة الماليون لمجموعة العشرين على تعهدهم بالإحجام عن تخفيضات تنافسية في قيم العملات وعدم استهداف أسعار صرف لأغراض تنافسية.

لكن البيان يستحدث أيضا لغة جديدة بشأن أسعار الصرف بالقول بأن «العوامل الأساسية القوية، والسياسات السليمة ونظام نقدي دولي مرن هي عوامل ضرورية لاستقرار أسعار الصرف».

نيكي يتراجع متأثرا بمخاوف الحماية التجارية وإقالة تيلرسون

تراجع المؤشر نيكي الياباني امس الأربعاء لينهي موجة صعود استمرت أربعة أيام متتالية وسط مخاوف من تزايد الحماية التجارية الأمريكية بعدما أقال الرئيس دونالد ترامب وزير خارجيته ريكس تيلرسون وما تردد عن سعيه لفرض رسوم جمركية ضخمة على واردات صينية.

وقادت الأسهم المرتبطة بقطاع الرقائق الإلكترونية موجة الخسائر بينما أقبل المشترون على أسهم الشركات المرتبطة بالدفاع.

وانخفض المؤشر نيكي القياسي 0.9 بالمئة ليغلق عند 21777.29 نقطة لكنه ظل أعلى من متوسط 25 يوما البالغ 21672.57 نقطة.

وتراجع المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 0.5 بالمئة إلى 1743.21 نقطة حيث انخفض 28 من 33 مؤشرا فرعيا. وكان حجم التداول هزيلا حيث جرى تداول 1.15 مليار سهم فقط وهو أدنى مستوى منذ أواخر ديسمبر كانون الأول.كان ترامب أقال تيلرسون اول امس الثلاثاء بعد خلافات بشأن السياسة تجاه كوريا الشمالية وروسيا وإيران، واختار مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (سي.آي.إيه) مايك بومبيو الموالي له ليحل محل تيلرسون.

وتطلع مستثمرو الأجل القصير لتصيد صفقات رابحة في أسهم شركات معدات الدفاع التي تعثرت في الآونة الأخيرة بدعم تكهنات بأن تعيين بومبيو في منصب وزير الخارجية الأمريكية قد يزيد التوترات الجيوسياسية.

وقفز سهم ايشيكاوا سيساكوشو سبعة بالمئة بينما زاد سهم هوا للآلات 5.8 بالمئة وزاد سهم شيجيماتسو ووركس 1.6 بالمئة.

وتراجعت الأسهم المرتبطة بالرقائق بعدما حققت مكاسب في الآونة الأخيرة، حيث نزل سهم أدفانتست 2.2 بالمئة بينما انخفض سهما سومكو وطوكيو إلكترون 1.9 بالمئة لكل منهما.

تداولات في البورصة اليابانية

السعودية تسعى لنمو سوق الرهن العقاري إلى 134 مليار دولار بحلول 2020

قال وزير الإسكان السعودي ماجد الحقيل امس الأربعاء إن الوزارة وضعت هدفا لسوق الرهن العقاري بالوصول إلى قيمة إجمالية 502 مليار ريال (134 مليار دولار) بحلول 2020 مقارنة مع 290 مليارا حاليا.

ودشنت السعودية برنامجا يشمل إجراءات لتحفيز الإقراض العقاري. تشمل تلك الإجراءات حتى الآن السماح للبنوك بتقديم حصة أكبر من التمويل لشراء المنازل ورفع الحد الأقصى لنسبة القرض إلى القيمة للتمويل العقاري لمشتري المنازل للمرة الأولى إلى 90 بالمئة من 85 بالمئة.

وذكر الحقيل خلال مؤتمر للإسكان أن العمل جار من أجل تسهيل الحصول على التمويل بحيث تزيد فرص حصول المواطنين السعوديين عليه إلى خمسة أمثال ما كان في الماضي.

وتريد الحكومة السعودية زيادة النشاط في السوق العقارية مع سعيها لإنعاش اقتصادها وتتخذ خطوات لإصلاح القطاع ضمن رؤية المملكة 2030.

وقال إن الحكومة تسعى لزيادة نسبة ملكية الأسر للمنازل إلى 70 بالمئة بحلول 2030، وهو ما سيعني إضافة 1.2 مليون وحدة سكنية.

تقول وزارة الإسكان إن حجم التمويل العقاري في السعودية يبلغ خمسة بالمئة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة مقارنة مع 69 بالمئة في الولايات المتحدة و74 بالمئة في بريطانيا و43 بالمئة في كندا.

العاصمة الرياض

الذهب مستقر مع زيادة المخاوف بشأن الحماية التجارية الأميركية

استقرت أسعار الذهب امس الأربعاء محومة قرب أعلى مستوى في أسبوع بدعم من تراجع الدولار في أعقاب إقالة وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون بشكل مفاجئ على نحو أثار مخاوف بشأن سياسات الحماية التجارية الأمريكية أثرت على شهية المخاطرة العالمية.

وبحلول الساعة 0735 بتوقيت جرينتش استقر الذهب عند 1325.93 دولار للأوقية (الأونصة). ولامس المعدن الأصفر 1330.02 دولار للأوقية خلال الجلسة، وهو أعلى مستوى منذ السابع من مارس آذار.

وأقال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وزير الخارجية تيلرسون اول امس الثلاثاء بعد سلسلة من الخلافات العلنية بشأن السياسة تجاه كوريا الشمالية وروسيا وإيران. وحل مايك بومبيو، مدير المخابرات الأمريكية الموالي لترامب، محل تيلرسون.

ومن بين المعادن النفيسة الأخرى، زادت الفضة في المعاملات الفورية 0.42 بالمئة إلى 16.61 دولار للأوقية، وارتفع البلاتين 0.7 بالمئة إلى 968.40 دولار للأوقية وصعد البلاديوم 0.2 بالمئة إلى 992.95 دولار للأوقية.

الدولار عند أدنى مستوى في أسبوع مع تنامي مخاوف الحرب التجارية

قبع الدولار بالقرب من أدنى مستوى في أسبوع امس الأربعاء وسط أصداء الإقالة المفاجئة لوزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون وأنباء عن سعي واشنطن لفرض رسوم تصل إلى 60 مليار دولار على واردات صينية.

وتعرض الدولار لضغوط من احتمالات نشوب صراع تجاري عالمي، ومن شأن أي تصعيد إضعاف العملة الأمريكية أكثر. وتلقى الدولار دعما من تنامي التوقعات برفع أسعار الفائدة أربع مرات هذا العام.

واستقر مؤشر الدولار على نطاق واسع عند 89.56، وهو أدنى مستوى منذ الثامن من مارس آذار ليبقى بالقرب من أدنى مستوى في شهر البالغ 89.40 .

ولم يسجل الدولار تغيرا يذكر مقابل الين ليستقر عند 106.640 ين بعدما كان قد هبط في الأسواق الخارجية من أعلى مستوى في أسبوعين البالغ 107.30 ين.

وسجل اليورو أدنى مستوى خلال اليوم بعدما تبنى رئيس البنك المركزي الأوروبي ماريو دراجي نبرة تميل إلى التيسير في خطابه. وانخفضت العملة الأوروبية الموحدة 0.2 بالمئة خلال اليوم إلى 1.2364 دولار.

وارتفع الجنيه الاسترليني بنحو 0.2 بالمئة إلى أعلى مستوى في أسبوعين عند 1.3996 دولار.

تراجع الدولار لادنى مستوى له في اسبوع

الناتج الصناعي الصيني يرتفع 7.2 بالمئة في يناير وفبراير متجاوزا التوقعات

ارتفع الإنتاج الصناعي الصيني 7.2 بالمئة في أول شهرين من العام مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي بينما تسارع نمو الاستثمار في الأصول الثابتة إلى 7.9 بالمئة ليتجاوز كلاهما التوقعات.

وتوقع محللون استطلعت رويترز آراءهم تراجع نمو الإنتاج الصناعي قليلا إلى 6.1 بالمئة من 6.2 بالمئة في ديسمبر كانون الأول متأثرا بضغوط القيود المشددة المفروضة لمكافحة التلوث في الشتاء.

وكان من المتوقع نمو الاستثمار في الأصول الثابتة سبعة بالمئة انخفاضا من 7.2 بالمئة في عام 2017 بأكمله.

وزاد الاستثمار في الأصول الثابتة بالقطاع الخاص 8.1 بالمئة مقارنة مع زيادة نسبتها ستة بالمئة في عام 2017. ويمثل استثمار القطاع الخاص نحو 60 بالمئة من إجمالي الاستثمارات في الصين.

وقال المكتب الوطني للإحصاء امس الأربعاء إن مبيعات التجزئة زادت 9.7 بالمئة على أساس سنوي وهو ما يقل عن التوقعات بقليل. وتوقع محللون تسارع نمو المبيعات إلى 9.8 بالمئة من 9.4 بالمئة في ديسمبر كانون الأول. وتستهدف الصين نمو مبيعات التجزئة بنحو 10 بالمئة في العام الحالي لكنها لم تعلن هدفا للإنتاج الصناعي أو الاستثمار في الأصول الثابتة.

ارتفاع في الناتج الصناعي الصيني

أكد أن الحكومات والبنوك المركزية بحاجة إلى التنسيق فيما بينها

صندوق النقد: التعاون ضروري لإبقاء الأصول المشفرة آمنة

مقر صندوق النقد الدولي

قالت كريستين لاغارد، مديرة صندوق النقد الدولي، امس الأربعاء، إن الحكومات والبنوك المركزية بحاجة إلى التنسيق فيما بينها على صعيد تطوير اللوائح المنظمة للأصول المشفرة من أجل الحيلولة دون تحولها إلى أداة جديدة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقالت لاغارد في تدوينة قبل اجتماع وزراء مالية دول مجموعة العشرين الأسبوع القادم، إن تقنيات العملات المشفرة، بما فيها تقنية سلسلة الكتل، تتيح تطويرات مثيرة يمكن أن تغذي الإدماج المالي. ويمكن لوسائل الدفع الجديدة منخفضة التكلفة أن تعمل لتمكين الملايين في الدول المنخفضة الدخل الذين يفتقرون إلى حسابات بنكية تقليدية.

وقالت «لكن قبل أن نصل لذلك ينبغي أن نتريث حتى نفهم المخاطر التي تكتنف الأمل»، مضيفة أن إغراء تلك التقنيات يجعلها أيضا خطرة.

وقالت «تلك الفرص الرقمية ترتكز في العادة على طريقة لا مركزية ودون الحاجة إلى بنك مركزي. هذا يعطي معاملات الأصول المشفرة عنصرا من خفاء الهوية، يشبه كثيرا المعاملات النقدية.. والنتيجة هي أداة كبيرة جديدة محتملة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب».

ومضت تقول إن صندوق النقد يركز على تشجيع الدول لكي تطور سياسات تضمن النزاهة المالية وحماية المستهلكين في قطاع الأصول المشفرة على غرار الحاصل في القطاع المالي التقليدي.

وتابعت أن تكنولوجيا الأصول المشفرة يمكن استخدامها أيضا في «محاربة النار بالنار» عن طريق تقنيات مثل دفاتر الحسابات الموزعة التي تسرع تقاسم المعلومات بين المتعاملين في السوق والجهات التنظيمية. ويمكن استخدام ذلك لإنشاء سجلات معيارية محققة ببيانات العملاء والمساعدة في محاربة التهرب الضريبي عبر الحدود حسبما ذكرت.

وقالت لاغارد إن بوسع الهيئات التنظيمية أيضا استخدام القياسات الحيوية والذكاء الصناعي والتشفير لتحسين الأمن الرقمي وكشف المعاملات المثيرة للاشتباه «بشكل شبه فوري».

وقد يساعد تطبيق قواعد الأوراق المالية على الأصول المشفرة في زيادة الشفافية وتنبيه المشترين إلى المخاطر المحتملة.

ومن المنتظر أن تدرس مجموعة العشرين تنظيم الأصول المشفرة هذا العام بما في ذلك أثناء اجتماع بوينس أيرس لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول المجموعة الذي يعقد الأسبوع القادم.

انتعاش طلبيات الآلات في اليابان وانحسار المخاوف بشأن الإنفاق الرأسمالي

انتعشت طلبيات الآلات الأساسية في اليابان خلال يناير كانون الثاني بعد تراجع حاد في الشهر السابق بما فاق توقعات المحللين بكثير في إشارة على أن الإنفاق الرأسمالي يواصل الإسهام في النمو الاقتصادي.

وبلغت زيادة الطلبيات الأساسية، وهي سلسلة بيانات شديدة التقلب يُنظر لها كمؤشر على الإنفاق الرأسمالي خلال ستة إلى تسعة أشهر، 8.2 بالمئة متجاوزة توقعات خبراء اقتصاد بارتفاع نسبته 5.6 بالمئة.

وفي ديسمبر كانون الأول تراجعت الطلبيات بنسبة معدلة بلغت 9.3 بالمئة، وهي أسرع وتيرة انخفاض في أكثر من ثلاثة أعوام. وقال مكتب رئاسة الوزراء في بيان امس الأربعاء إن طلبيات الماكينات الأساسية "تنتعش".

ونما الاقتصاد الياباني بأكثر من المتوقع في البداية خلال الربع الأخير من عام 2017 بفضل تعديل في اتجاه صعودي للإنفاق الرأسمالي وبيانات المخزونات مما يؤكد على أطول فترة نمو متصلة في 28 عاما.

وزادت طلبيات شركات الصناعات التحويلية 9.9 بالمئة في يناير كانون الثاني مقابل انخفاض بنسبة 8.5 بالمئة في الشهر السابق.

وزادت الطلبيات في قطاع الصناعات غير التحويلية 4.4 بالمئة في يناير كانون مقابل انخفاض بلغ 5.3 بالمئة في الشهر السابق. وعلى أساس سنوي، سجلت الطلبيات الأساسية التي تستثني السفن وطلبيات مرافق الكهرباء زيادة نسبتها 2.9 بالمئة، وهو ما يفوق متوسط توقعات أولية بزيادتها 0.6 بالمئة على أساس سنوي.

صندوق الثروة النرويجي يرحب برفع طويل لأسعار الفائدة

أكدت الذراع العقارية لصندوق الثروة النرويجي، أن الارتفاع في أسعار الفائدة على المدى الطويل هو عامل إيجابي للصندوق الذي تبلغ قيمته تريليون دولار.

وأضاف الصندوق أن توجه المستثمرين إلى السندات سيضع المزيد من الأصول العقارية في السوق، ما يمثل فرصة للصندوق لزيادة نسبة استثماراته العقارية.

ويعكف أكبر صندوق ثروة في العالم لبناء محفظة عقارية تمثل 7% من أصوله الاستثمارية، فيما تمثل محفظته العقارية في الوقت الحالي نسبة 2.5% فقط بقيمة 28 مليار دولار، وتمثل الأصول في بريطانيا أكبر استثماراته.